جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

قرار وزارى رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٠٨

صادر بتاريخ ٢/ ٣ / ٢٠٠٨

وزير التجارة والصناعة :

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
- وعلى القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ولائحة التنفيذية
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته
- وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة التجارة الخارجية والصناعة

قـــــــرر

مادة أولى : تنشـــــأ وحده لتلقى وتجميع نتائج التقارير من كافـــة الجهات الرقابية على المصانع والأسواق يكون مقرهـــا الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

مادة ثانية :

* تختص الوحدة بالمهام التالية :

- تجميع كافة البيانات المتعلقة بنتائج الرقابة على الإنتاج من كافة مصادرها سـواء علـى المصانع ذاتها أو المعروض منها بالأسواق وذلك بالتنسيق مع كافـة الأجهـزة الرقابيـة المعنية بالوزارة والوزارات الأخرى وهى :
  - مصلحة الرقابة الصناعية .
  - مراقبة الأغذية بوزارة الصحة .
  - مباحث التموين .
  - قطاع التجارة الداخلية بالوزارة .
  - قطاع الرقابة على الأسواق – وزارة التضامن الإجتماعى .
  - الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

وذلك بهدف :

١. تلقى كافة التقارير الخاصة بالقضايا والإنذارات لمواقع الإنتاج الصناعى وبالأسواق وتقييم وتحليل هذه النتائج شهريا .

٢. إتاحة نتائج التحليل والتقييم المجمعة لكافة الأجهزة بالوزارات المعنية لمزيد من التنسيق فيما بينها فى توجيه وتخطيط العمليات الرقابية على ضوء هذه النتائج .

٣. الإستفادة من نتائج التقييم فى تصنيف المنشآت الإنتاجية لتحفيز المتميزين منها ومحاسبة الغير ملتزمين .

٤. إتاحة الفرصة للجان القومية للمواصفات بهيئة المواصفات للوقوف على مدى تطبيق المواصفات القياسية المصرية الصادرة فى جميع مجالات السلع والمنتجات .

مادة ثالثة : تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتنسيق مع كافة الأجهزة الرقابية المعنية بوضع النماذج الخاصة بالتجميع والمعايير الخاصة بالتقييم والتقارير الصادرة عن الوحدة .

مادة رابعة : تقوم هيئة المواصفات والجودة بتوفير الموارد البشرية والمالية والإدارية اللازمة لعمل الوحدة .

مادة خامسة : على الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية تنفيذ هذا القرار .

وزير التجارة والصناعة

م/ رشيد محمد رشيد